

تنفيذ مخرجات "الحوار" أول أهدافه تحالف شبابي يدخل معترك التغيير

في مبادرة تفاعلية مع متغيرات الواقع، مجموعة من الشباب المتحمس أعلنوا عن تأسيس مؤتمر شبابي أقليم سبأ في حفل إشهار أكد على الترفع عن كافة الخلافات لما يحقق النهوض بالإقليم وأتينا نحمل مشروعاً وطنياً لكل المجتمع بكل مكوناته.

مؤتمر شباب أقليم سبأ بحسب بيان حصلت "سياسية الثورة" على نسخة منه تحالف شبابي مستقل لشباب يحملون ثقافة التصالح والتسامح وكذلك الشراكة والقبول بالآخر، ويحملون رسالة واحدة وفادها العمل معاً من أجل النهوض بإقليم سبأ في كل المجالات والسعي إلى ترسيخ مبدأ الشراكة والبناء والتعاون والقبول بالآخر على مستوى الأقليم والوطن وحفاظ على القيم الإيجابية والثوابت الوطنية. المساهمة في تنفيذ مخرجات الحوار الوطني والتنمية الشاملة المتوازنة لكل مناطق الأقليم وإشراك الشباب في صنع القرار. ترسيخ مفهوم الوطنية والاعتدال ونبذ العصبية الطائفية ومساندة جهود الدولة في ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار وتنفيذ دور القضاء وتشجيع المرأة والقيام بدورها في بناء الأقليم.

تفاعلات

حاجة واقعية

أوضحت الدكتورة ألفت الدبعي عضو لجنة صياغة الدستور أن تقسيم الأقاليم هو تقسيم إداري جديد جاء كحاجة واقعية، بعد أن أثبتت المركزية الشديدة وأدواتها المدمرة فشلها في تحقيق العدالة لليمن، ومصيبة اليمنيين بدرجة أساسية هي الأدوات التي تستخدم علاقتها كمرکز قوى لتظل حاضرة ومسيطر على المشهد السياسي وهو ما عانت منه اليمن سنين طويلة.

د/ ألفت الدبعي

سؤال المواجهة

السؤال الذي يجب أن تطرحه كل امرأة يمنية على نفسها اليوم: لماذا لا أبداً أنا بالحل؟ لماذا لا أكون أنا سبباً في التغيير الإيجابي؟ كل في موقعها وبحسب إمكانياتها، حان الوقت لحفيدات بلقيس أن يتولين الأمور بأنفسهن وأن يخلقن بيئة آمنة يتزعمر فيها أبناؤهن بسلام ورخاء.

نادية السقاف

إشكالية التفكير السياسي اليمني

هناك إشكالية ومعضلات في التفكير السياسي اليمني، أو الممارس السياسي اليمني.. هناك فجوة بين المعلى والخطاب السياسي، وبين السلوك الفعلي، أولاً: لأن اليمنيين يجيدون استيراد النماذج والبرامج، ولكنهم يعجزون عن تحويلها إلى حركة وفعل، ولهذا للأسف العقل السياسي اليمني سبب عجزه عن نقل النصوص والبرامج إلى واقع تطبيقي فعلي حركي، لأنه يجعل من الوسائل والأليات أهدافاً، وهذا ما يحدث حيث جعلوا من مخرجات الحوار الوطني الغاية رغم أنها الوسيلة.

د/ محمد الظاهري

السياسية

الكاتب والمحلل السياسي عبدالله الدهمسي:

على القوى السياسية استيعاب متغيرات الواقع وتغيير آلياتها

لقاء / صقر الصنيدي

صراعات صغيرة

* ما هي طبيعة الصراع القائم الآن بين القوى السياسية؟
- يمكنني اعتباره صراع حسابات صغيرة جداً تصل إلى حدود غير معقولة فمثلاً قد ينشأ الصراع نتيجة لأن أحدهم يريد درجة وظيفية أو مركزاً وظيفياً وآخر يريد تعويض بمبلغ مالي، هي إذا ليست صراعات من أجل البلد أو حتى من أجل مشاريع كبيرة.

طريقة قروية

* إنها تأخذ شكل صراع مصالح فقط فهل هذا خطير؟
- عندما أفتح مشروعاً وأنت تفتح مشروعاً وتتنافس فيه فحسابات الربح والخسارة تكون مفيدة جداً، لكن عندما يأخذ هذا التنافس حساً قروبياً كالخلاف حول شجرة وإدعاء ملكيتها من كافة الأطراف أو حتى ملكية قطعة أرض صغيرة تأخذ زمناً لتتدمر وتدمر معها الكثير من الجهد. ويبدأ الطرفان أو أكثر العمل على تدمير بعض حتى أنه لا أحد يستفيد وينتج قوى منهكة ومواطناً متحيزاً أو يائساً.

صراع المنطقة

* الأمر ليس متعلقاً بخلافات صغيرة لأن ما يجري في كامل المنطقة يجعلنا نتساءل إلى أي مدى نتأثر نحن؟
- من الطبيعي أن نتأثر لأن المنطقة من المحيط إلى الخليج تمضي وفق إستراتيجية واحدة لدى القوى الكبرى وسوى رضيت أم لم ترض.

لها حساباتها

* من تقصد بالقوى الكبرى؟
- أقصد صانعي السياسات الكبرى، هذه المنطقة لها حساباتها فمثلاً في أمريكا عندما يختارون اسماً للمنطقة يبحثون في كل إدارة لديهم في الدفاع في الأمن القومي في الخارجية في البيت الأبيض ثم يصلون إلى وصم المنطقة، والحديث عن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصورة نمطية موحدة ومعروفة وهم يقصدون أعضاء الدول العربية.

طمس الهوية

* قد أفهم من حديثك أنك توحى إلى ما يعرف بشرق أوسط جديد؟
- ليس تماماً ما أعني شرقاً أوسطاً جديداً، أنا لست مع هذه الوجهة، أريد أن أقول لك إن كل التركيز يسعى نحو طمس الهوية العربية حتى يتم دمج دولة إسرائيل في المنطقة وعندما نقول المنطقة العربية يصبح لا شرعية لإسرائيل داخل هذا الوطن كدولة فيها هوية مميزة وليس مجرد شعب مثلهم مثل الأقطاب الأخرى كالمسيحيين أو غيرهم. حتى الدين وهو عامل واحد يتم استخدامه كأداة

تفتيت للهوية الواحدة، وبالتالي اليمن هي جزء من المنظومة لا تخرج عنها، فإذا حصل استقرار في إقليم المنطقة سيحصل استقرار في اليمن.

قد نستقر

* ألا يمكن لنا النجاة من هذه المعادلة وأن نخلق استقراراً بخصنا؟
- اليمن يمكنها الحصول على استقرارها إذا أرادت لكن لا يوجد هناك مشروع استقرار.
* من هم المعنيون بهذه الإرادة؟
- اليمنيين بمختلف أطيافهم، القوى السياسية، الوطنيون، الجميع.

خطاب مخالف

* يبدو أننا بدأنا في خلق هذه الإرادة خاصة تقرير الدخول إلى حوار شامل والوصول إلى اتفاقاً؟

- إذا لاحظت الخطاب الموجود اليوم مخالف لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار؛ فمثلاً أصبحنا نسمع تسميات غير تلك التي تم الاتفاق حولها، صرنا نسمع لفظة التكفير بين السلفيين الحوثيين عملاء إيران عملاء السعوديين عملاء قطر، وهذا ليس مما اتفقت عليه القوى السياسية كصفات للأزمات أو القوى.

* هي مجرد تسميات يمكن التعامل معها؟
- على العكس هذه الألفاظ يمكن اعتبارها عوامل تحريض وعوامل تخلق صراعات وليست تهدئة تصنع نزاعات. التسمية معناها عدم رؤية القضايا كما هي، وعدم رؤية هذه القضايا بحرك عن تصور الحل، يدفعك إلى مواجهتها، الإنسان يبدأ الحرب من الاسم تضع القضية وتغير مسارها وتختلف لها اسم غير حقيقي.

نزاع السلاح

* لماذا ترى في كثير من تحليلاتك أن نزاع السلاح لن يحل المشكلة تماماً وأنه مجرد إجراء موضعي؟
- لأن نزاع سلاح يعني تقوية طرف آخر فعندما تقوم الدولة بنزع سلاح المشايخ فسيفقى للقضاء على الظواهر المسلحة يجب أن يتم التعامل مع المشكلات بالتدرج على أن يبدأ الناس بالتخلي عن السلاح مقابل إزالة عوامل الحاجة إليه، وأقصد بالعوامل وجود صراعات نفوذ وقوى وثارات، وهذه كلها تزال من خلال بسط سيطرة الدولة وسلطات القانون ووصول المواطنين إلى قناعة عدم الحاجة إلى السلاح مطلقاً. وإذا نظرنا إلى تجربة الأحزاب مع المناطق المسلحة حتى أثناء فترات الهواة لم تغير هذا الواقع، بل تعاملت معه، لم تحتكم إلى العلاقة الحزبية مع أعضائها وإنما احتكمت إلى العلاقات التي يفرضها، هذه المناطق تم تعييب الدولة فيها منذ 68، يجب أن نتعالج المشكلة وفق خطة وطنية



لست يائساً وما يحدث الآن يذهب نحو ما أدعو إليه

خطاب اليوم مخالف لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر الحوار

متدرجة لا تعود الدولة إلى هناك عبر طقم عسكري يلقي القبض على المواطن، لكن تعيد ترتيب العلاقة مع المواطن وأن تكون هي الحاضرة لديه وليس المشايخ أو القوى المقاتلة..
* هناك تسميات وهويات جديدة تتشكل إلى أي مدى تمثل خطراً على المستقبل؟
- ما يحدث الآن هو خلق هويات للصراع وهي بدورها تهيئنا في المستقبل إلى أن نتصارع على أساسها هذه الهويات قد تضيق ليشمل الصراع مناطق صغيرة، وقد نرى مثلاً منطقة الأفيوش والأكروف تواجه شرعب وهي بدورها تصارع

منطقة قدس، هذا الصراع سيتمدد ليشمل الأقاليم وفقاً للهويات ضيقة. لاحظ أنه تم تدمير الهويات الجامعة المبنية على أسس ثقافية فالهوية المتعلقة بالفن أو بالعادات والتقاليد تختفي، ولم يعد هناك مواسم حصاد، أنت ممكن تقسمها إلى سهل صحراء جبل تنوع غني وتجعله عامل وحدة لشيء اسمه وطن لشيء اسمه يمن، كانت تنسج هذه الهويات المعرضة للتهديد لتصبح فيما مضى من الوقت أممية لكن الآن بدأت تضيق إلى هويات صغيرة وتدمرها إلى نزعات انفصالية في الشمال أو في الجنوب. حتى تلك الهوية المرتبطة بالمهنة والتي لا تخلق هوية ضد الآخر بل تخلق مصالح متكاملة اختفت.

المستفيد الوحيد

* من هو المستفيد من إنعاش الهويات المرتبطة بخلق صراع طويل؟

- المستفيد قوى المصلحة سوى من الداخل أو من الخارج لأنها تعطل هذه الفئات من القدرة على التكامل وتعطلها عن الإنتاج الذاتي، قوى المهينة الربيع، لا يهيمها هذا التكامل وما يهيمها أنها تحقق مصالحها الذاتية في قطاع معين ولا يعجبها تكامل الآخرين ودخولهم في مصالح مشتركة تجمعهم وتجعلهم في منأى عن الصراعات.

ما يقلقني

* ما الذي يقلقك من كل ما هو حاصل حالياً؟
- ما يقلق جداً هو غياب المشروع الوطني فعندما تتسديد هذه النزعات الانفصالية وتدمر جهودك ولا تجد الصوت الوطني الجامع وتقودنا إلى المستقبل الذي لن يكون إلا تدميرياً، صراع بين قوى مدمرة، ولأن المشروع الوطني مغيب لن تكون النتائج وريدية بل مزيد من التشتت.

لا يمكن تجاهلها

* كنا في الماضي القريب نتحدث عن هوية قومية أكثر شمولاً.. هل انتهت؟
- الوطنية أو القومية حقائق كونية لا يمكن تجاهلها ما يحدث في الوقت الراهن هو أن القوى الوطنية غائبة لكن جميع هذه الأزمات تحرك الناس إلى اتجاه خلق أو تجديد هذه المشاريع الكبيرة ويحدث استجابة لهذه الحركة. كل الأدوات الانفصالية ذات النزعات الانعزالية تقلس لأنها تستهلك نفسها وتدمر نفسها فهي حركات صراعية وحركات لا تمتلك الإطار المرجعي الذي يحدد حركة أهدافها ونطاق هذه الحركة، وبالتالي هي تستجدي البحث عن بديل لأنها تخلق مشكلات ولا تحل مشكلات، وتراكم المشكلات يؤدي إلى توقف الناس في لحظات معينة تكون قد هبطت إلى قاع لم يعد بعده ما تهبط إليه فتضطر إلى الصعود، الآن كل شيء يهتز كل شيء يتحرك وإذا كانت لا نتجنبنا هذه الحركة أو ليست ما

يحقق طموحنا فإنها تجعلنا نسعى للبحث في الاتجاه الصحيح.

التقوى الفردية

* بمناسبة أن كل شيء يهتز، أين يجد عبدالله الدهمسي ذاته ثابتاً؟
- في حالة دينية تعرف بالتقوى الفردية يعني عندما تغيب المشاريع الجمعية أو يغيب المشروع الجمعي فإن الفرد يختار أن يعمل بمفرده وهو عمل عبثي لا يحقق أي نتائج لكنه على الأقل في ظل الاحتفاظ بإطار مرجعي من المبادئ والقيم من الأهداف يظل حركة إيجابية في الوقت الراهن من خلال التعبير الشخصي عبر الإعلام والتعبير عن أن ما يحصل الآن غير صحيح وأن هناك بديلاً.

أنا متفائل

* هل لهذا الجنوح صلة باليأس؟
- أنا لست يائساً أو محبطاً، أنا متفائل، على أن الحركة الحاصلة لا تعجبني لكنها تتحرك نحو ما أدعو إليه، وما أدعو إليه هو إطار مرجعي أن يكون لدي إطار مرجعي يعلمني أين أقف وأين لا أقف، فمثلاً لا تجعلني كراهيتي لنظام صالح أتوافق حالياً مع أدوات نظامه لا يهمني تغيير الأشخاص بقدر تغيير الأدوات، كان هناك نظام وأدوات وهي من أنتجت الفساد ولا يمكن لها أن تنتج الصلاح. لا يبرر في الاستبداد أن أي بديل أسوأ وسط هذه الاضطرابات أجد نفسي في موقع المتقدم، ما زلت أدعو إلى ما هو أفضل.

إلى القادة السياسيين

* ما الذي يمكنك قوله لقادة العمل السياسي؟
- هناك متغيرات، في الواقع عليهم أن يواجهوا هذه المتغيرات والأدوات وعليهم أن يعتقدوا مؤتمرات حزبية يناقشوا هذه المتغيرات فلا يعقل أن أظل جري ليس عادياً فقد قامت ثورة شعبية لم تخطط لها الأحزاب بل أجهضتها، لم تعد هناك سلطة ومعارضة، كما أن الناس دخلوا مؤتمر حوار والأحزاب لم تستطع أن تواكب كل هذا عليها أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات وتغير في توجهاتها وآليات عملها. فمثلاً اللقاء المشترك وجد في ظروف معينة وتغيرت وما زال قائماً كما هو دون أي جهد لتغييره أو تغيير خطابه هذا استعياط.
* لكنه وحسب شهادت متطابقة تجربة ناجحة على مستوى المنطقة؟
- تجربة ناجحة لكن ليس له أن يبقى بعد حدوث كل هذه التغيرات، اللقاء المشترك، كان يقوم على تحالف المعارضة في مواجهة السلطة، وقد تغيرت المعادلة ما تبقى منه الآن جثة هامدة.

قال بأن ذلك لم تتضمنه وثيقة الحوار

عبدالحافظ: الدستور القادم سيحدد صلاحيات مستويات الحكم وأحكام الانتقال إلى الشكل الجديد للدولة



الاتحادية ستكون من أصعب المهام أمام اللجنة، وفي رأبي أنه في إطار الالتزام بما ورد من قواعد ومبادئ ووثيقة الحوار، وبالنظر إلى التجارب الإنسانية في هذا الشأن، ومراعاة المصلحة الوطنية يمكن التوصل إلى المعالجات الدستورية المناسبة.

لإقرارها تمهيداً لرفعها إلى الأخ رئيس الجمهورية لاتخاذ إجراءات الاستفتاء عليها. وأوضح الدكتور عبدالرشيد عبدالحافظ أن الأحكام الانتقالية المتعلقة بتنظيم المرحلة التأسيسية، ومسائل تنظيم عملية الانتقال من شكل الدولة البسيطة إلى الدولة

أشار عضو لجنة صياغة الدستور الجديد الدكتور عبدالرشيد عبدالحافظ إلى أن عمل اللجنة لن يقتصر على إعادة صياغة الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الوطني، موضحاً بأن هناك الكثير من المسائل الدستورية التفصيلية الهامة لم ترد في الوثيقة، ومنها على سبيل المثال المسائل التفصيلية المتعلقة بتنظيم سلطات الدولة، وتحديد صلاحيات كل مستويات الحكم، وأحكام الانتقال إلى الشكل الجديد للدولة.

وأكد عبدالحافظ أن مهمة صياغة هذا الدستور هي مهمة يمينية كاملة، وستنتج في النهاية دستوراً بنكهة يمنية خاصة، مبيناً أن مراحل لصياغة مسودة الدستور حدها القرار الجمهوري الخاص بتحديد آلية عمل اللجنة حيث ستقوم اللجنة أولاً بإعداد مسودة أولية للدستور، ثم يتم طرح هذه المسودة للنقاش العام خلال فترة زمنية محددة، وفي المرحلة الثالثة ستقوم اللجنة بمراجعة المسودة الأولية على ضوء الملاحظات التي ستقدم إليها سواء من خلال المشاورات العامة أو من خلال ملاحظات الهيئة الوطنية، ومن ثم إعداد المسودة النهائية وتقديمها للهيئة الوطنية

تعديل "المادة الدستورية"

تضمنتها وثيقة "الحوار"

حول تجارب المجلس الاستشارية والشوروية والشيوخ المشابهة في عدد من البلدان وما تضمنته دساتيرها وقوانينها في هذا الجانب.

يشار إلى أن المادة (126) من الدستور تنص على أنه "يتكون مجلس الشورى من مائة وأحد عشر عضواً يعينهم رئيس الجمهورية من غير الأعضاء في مجلس النواب أو المجالس المحلية، ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الشورى على ألا يقل سنه عن أربعين عاماً. كما يحدد المزايا والحقوق التي يتمتع بها أعضاء مجلس الشورى، ويؤدون اليمين الدستورية أمام رئيس الجمهورية، ويضع مجلس الشورى لائحة داخلية وتنظم أعماله وطريقة انعقاد اجتماعاته وكيفية اتخاذ قراراته وتصدر بقوانين".

العمل على تعديل المادة (126) من الدستور لا يأتي في هذا الوقت ترفاً كما البعض ولكنها مسألة جرى الاتفاق عليها في مؤتمر الحوار الوطني، بالتالي فإن الخطوة تأتي باعتبارها تجسيداً للالتزام بتنفيذ قرار توسيع مجلس الشورى كإحدى الضمانات لتنفيذ مخرجات الحوار الوطني.. وكان مؤتمر الحوار قد أقر في وثيقة الضمانات إعادة تشكيل مجلس الشورى لتمثيل كافة المكونات المشاركة فيه وينفخ نسب التمثيل التي مثلت فيها المكونات في الحوار بما فيها الشباب والمرأة والمجتمع المدني مع ضمانات تمثيل الجنوب بنسبة (50%).

وعلى هذا الطريق أقرت اللجنة البرلمانية الخاصة بتعديل المادة الدستورية في اجتماعها الأخير تشكيل لجنة مصغرة من بين أعضائها برئاسة مقرر اللجنة مع الفريق الفني لإعداد الدراسات والبحوث